أمهلته شهراً لاتخاذ خطوات جادة في التعاون مع الجهات الرقابية

«الميزانيات»: صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرقل دور «المحاسبة»

كتب مصطفى كامل

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لمناقشة ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة عدنان سيد عبدالصمد إن الاجتماع تم بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان لافتا إلى رفض اللجنة استمرار ما ينتهجه الصندوق الوطني مع ديوان المحاسبة من عدم تمكينه من مباشرة مهامه الرقابية.

وأضاف أن ديوان المحاسبة كان على وشك سحب فريقه للمرة الثانية لما واجهه من صعوبات في القيام بأعماله المنصوص عليها قانونا موضحا أن ميزانية الصندوق وحسابه الختامي لم يحظيا بثقة اللجنة في السنة السابقة لغياب الأداة الرقابية عنهما لما يقارب السنة.

وطالب باتخاذ خطوات جادة من قبل الوزير لتلافي المآخذ الكثيرة التي بينها ديوان المحاسبة بخاصة أن رأسمال الصندوق يبلغ ملياري دينار وتأكيد ديوان المحاسبة في الاجتماع أن الجهاز المالي للصندوق غير كفؤ ويعاني من خلل وارتباك مالي وإداري.

وأضاف أن عدم إمساك الجهاز المالي للصندوق لحسابات منظمة يعرض تلك الأموال لخطر الاختلاس وفق إفادة ديوان المحاسبة.

وشدد عبدالصمد على أن اللجنة لن تتوانى في اتخاذ إجراءات أخرى في حال استمر الصندوق بعدم إطلاع ديوان المحاسبة وتزويده بالميزانية الرأسمالية والبالغة ملياري دينار لاسيما أن الديوان يؤكد عدم مزاولة الصندوق لنشاطه الرئيس وعدم وجود أي بيانات مالية تثبت ذلك.

وأضاف أن عدم إرسال الميزانية الرأسمالية مع الميزانية الإدارية للجنة رغم طلبها بكتاب رسمي شأنها في ذلك شأن جميع الجهات الحكومية المستقلة يعد تعطيلا للجنة في القيام بمسؤولياتها وهو أمر لا يمكن السكوت عنه. واختتم عبد الصمد بيانه بالتأكيد أنه تم إمهال الصندوق شهرا واحدا لاتخاذ خطوات جادة في التعاون مع الجهات الرقابية بخاصة أن استمرار مثل هذه المآخذ من شأنه تعريض ميزانية الصندوق للرفض للسنة الثانية.

اجتماع لجنة الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

التقى خلالها كبار المسؤولين

الغانم يختتم زيارة رسمية إلى مملكة السويد

الغانم خلال لقائه مع ملك السويد

اختتم رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق زيارة رسمية إلى مملكة السويد استمرت ثلاثة أيام تلبية لدعوة من رئيس مجلس النواب السويدي أوربان أنين.

وكان في وداع الغانم والوفد المرافق على أرض المطار سفير الكويت لدى مملكة السويد نبيل الدخيل. ويضم الوفد كلا من النواب راكان النصف وعودة الرويعي وعمر الطبطبائي ويوسف الفضالة وصفاء الهاشم والحميدي السبيعي وعلي الدقباسي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة عبدالحكيم السبتي والأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت. وكان الغانم والوفد البرلماني المرافق قد بدأ زيارة رسمية إلى الرباط السبت الماضي للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي فيما جاءت زيارة ستوكهولم يوم الثلاثاء التقى خلالها كبار المسؤولين السويديين وعلى رأسهم ملك السويد.

يهدي تقرير السويدي مجسم لمجلس الأمة

تشمل جميع النشاطات التجارية والمهنية والحرفية والصناعية

الطبطبائي يدعو لإصدار رخص تجارية للمواطنين تخص العمل من المنزل

- يشترط في نوعية النشاط ألا تنتج منه انبعاثات حرارية أو ضوضاء أو روائح أو مواد سامة
- عدم التسبب في إحداث تجمعات بشرية أو جمهرة في الأحياء السكنية وضرر في المرافق العامة
- على صاحب الرخصة أن يضع لوحات دعائية على المنزل أو الجدران الخارجية

د. وليد الطبطبائي

أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن العمل من المنزل ونصت مواده على ما يأتي:

(المادة الأولى): يجوز لوزارة التجارة والصناعة إصدار رخص تجارية ذات الشخص الواحد للمواطنين سواء بنشاط تجاري مهني حرفي أو صناعي للعمل من المنزل ويحق للمواطن الاستفادة من دعم العمالة في حالة كانت هذه وظيفته الأصلية.

(المادة الثانية): يشترط في نوعية النشاط الا تنتج منه انبعاثات حرارية او ضوضاء او روائح او مواد سامة والا يتداخل مع التيار الكهربائي أو الموجات الإذاعية أو التلفزيونية أو الهاتفية وألا يتسبب في إحداث تجمعات بشرية أو جمهرة في الأحياء السكنية ويحدث ضررا في المرافق العامة.

(المادة الثالثة): يجب على صاحب الرخصة أن يضع لوحات دعائية على المنزل أو الجدران الخارجية على أن تكون ضمن مساحة المنزل بالإضافة إلى وضع لوحة عند مدخل المنزل تبين اسم الترخيص وتشمل (رقم الترخيص والنشاط).

(المادة الرابعة): تقوم وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية خلال 3 أشهر من صدور هذا القانون.

(المادة الخامسة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يأتي: انطلاقا من السعي الحثيث للمشرع الكويتي في تسهيل السبل كافة المريحة لتوظيف الأيدي الكويتية الشابة وتأمين العمل لها في القطاع غير الحكومي في مواجهة صارمة للبطالة التي توشك أن تصبح ظاهرة في البلاد وسعيا نحو البناء التنموي معتمدا على الإبداعات والمشروعات الوطنية تم إعداد هذا الاقتراح والذي ينص في مادته (الأولى) على جواز إصدار رخص تجارية ذات الشخص الواحد للمواطنين تصدر من وزارة التجارة والصناعة وتشمل جميع النشاطات التجارية والمهنية والحرفية والصناعية تخص العمل من المنزل ويحق لصاحب العمل الاستفادة من دعم العمالة إذا كانت هذه هي وظيفته الأصلية وأوردت المادتان الثانية والثالثة الشروط اللازم توافرها في نوعية النشاط والمنزل الذي يتم فيه القيام بهذا النشاط مما يتناسب والمصالح العامة للدولة ولا يضر الأشخاص المجاورين لمكان مزاولة النشاط.

وحددت المادة الرابعة مدة ثلاثة أشهر من صدور القانون لتقوم وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللوائح التنفيذية له.

طالب بإعادة صرف جوازات مادة 17 لأبناء هذه الفئة

عسكر يقترح مخاطبة السفارة السعودية للسماح للبدون بأداء مناسك الحج والعمرة

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بشأن إعادة صرف جوازات مادة 17 لأبناء فئة البدون وقيام وزارة الخارجية بمخاطبة السفارة السعودية بالكويت للسماح للبدون بالحج والعمرة والسماح بعلاج المرضى البدون المنتهية بطاقاتهم الأمنية في المستشفيات لحين إصدار بطاقاتهم الجديدة.

وقال في مقدمة اقتراحه إنه ونظرا لأن أبناء فئة البدون يعانون من بعض المشكلات بسبب صدور عدد من الإجراءات التي أدت الى التضييق عليهم وزيادة معاناتهم بخاصة المرضى والدارسون وكبار السن.

وللتخفيف من تلك المعاناة التي يعيشها أبناء فئة البدون بعد إيقاف صرف جوازات مادة 17 لهم و منعهم من أداء العمرة والحج و عدم علاج المرضى البدون المنتهية بطاقاتهم الأمنية لحين تحديدها، اقترح الآتي:

1 - إعادة صرف جوازات مادة 17 لأبناء فئة البدون بخاصة للدارسين الراغبين في الدراسة بالخارج وللمرضى المحتاجين للعلاج بالخارج.

2 - قيام وزارة الخارجية بمخاطبة السفارة السعودية في الكويت للعمل على حل مشكلة منع البدون من الحج والعمرة والسماح لهم بأداء المناسك الدينية في الأراضي الحجازية المقدسة مرة أخرى.

3 - السماح بعلاج المرضى البدون بخاصة أصحاب الحالات الحرجة المنتهية بطاقاتهم الأمنية لحين إصدار بطاقاتهم الأمنية الجديدة نظرا لحاجة هؤلاء المرضى للرعاية في المستشفيات.

على ان يكون تمثيل ذات الكثافة السكانية بعضوين

حماد يقترح تقسيم دوائر انتخابات البلدي إلى 6

سعدون حماد

أعلن النائب سعدون حماد عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل المادة الرابعة من القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت، لإعادة تقسم الكويت الى ست دوائر انتخابية بحيث تشمل كل دائرة احدى المحافظات الست القائمة وان يكون تمثيل الدوائر ذات الكثافة السكانية بعضوين لكل دائرة، والدوائر ذات الكثافة السكانية الأقل بعضو واحد فقط ، وان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم (33) لسنة 2016 المشار إليه النص الآتي:

" يتألف المجلس البلدي من:

1 - عشرة أعضاء منتخبين وفقا لأحكام القانون رقم (35) لسنة 1962، على ان يكون انتخاب الاعضاء وفقا لتقسم الكويت إلى ست دوائر انتخابية لتكون كما يأتي:

-الدائرة الانتخابية الاولى (محافظة العاصمة) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوان.

- الدائرة الانتخابية الثانية (محافظة حولي) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوان.

- الدائرة الانتخابية الثالثة (محافظة الفروانية) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوان.

- الدائرة الانتخابية الرابعة (محافظة الاحمدي) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضوان.

- الدائرة الانتخابية الخامسة (محافظة مبارك الكبير) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضو واحد.

-الدائرة الانتخابية السادسة (محافظة الجهراء) وتضم جميع المناطق التابعة للمحافظة ويمثلها عضو واحد.

2 - ستة أعضاء يعينون بمرسوم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات.

ويشترط لعضوية المجلس البلدي الشروط المحددة في القانون رقم (35) لسنة 1962، ويشترط في الأعضاء المعينين المنصوص عليهم بالبند (2) من هذه المادة أن يكونوا حاصلين على مؤهل جامعي، ولكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها وفقا للجدول المرافق، ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد، ويعاد النظر في الجدول المرافق لهذا القانون كل عشرة سنوات أو بعد كل إحصاء لتعداد السكان إيهما أقرب.

وتسري أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه ، على كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.

" مادة ثانية ": يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

" مادة ثالثة ": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون .

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح على ما يأتي:

صدر القانون رقم (33) لسنة 2016 في شأن بلدية الكويت، والذي بمقتضاه قسمت الكويت إلى عشر دوائر انتخابية، على أن تنتخب كل دائرة من هذه الدوائر عضوا واحدا فقط لكل دائرة ، وحيث يعد تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم عناصر عدالة النظام الانتخابي ، إلا أنه قد برزت من خلال الممارسة الفعلية لانتخابات المجلس البلدي للفترة الماضية بنظام العشر دوائر انتخابية بعض السلبيات ، الأمر الذي استوجب إعادة النظر فيها بطريقة فاحصة وشاملة من جميع الجوانب والأبعاد لمعالجة أوجه القصور والسلبيات التي تشوبها ، وذلك على أساس علمي وعلمي سليم يؤدي إلى معالجة تلك السلبيات والحد من آثارها وتصويب مسارها وتحقيق الغايات الوطنية المنشودة.

من أجل ذلك أعد هذا القانون ليعيد تقسيم الكويت الى ست دوائر انتخابية بحيث تشمل كل دائرة احدى المحافظات الست القائمة، وعلى ان يكون تمثيل الدوائر ذات الكثافة السكانية (الاولى - الثانية - الثالثة - الرابعة) بعضوين لكل دائرة ، والدوائر ذات الكثافة السكانية الأقل (الخامسة - والسادسة) بعضو واحد فقط .

كما نص القانون على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها وذلك وفقا للجدول المرافق، ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد، و اوجب القانون أن يعاد النظر في الجدول المرافق كل عشر سنوات أو بعد كل عملية تعداد للسكان - أيهما اقرب - لتتم مواكبة حركة السكان بشكل مستمر لتلافي الاختلال الذي قد يحصل في عدد الناخبين نتيجة هذه الحركة ولضمان عدم حرمان سكان أي منطقة سكنية تستحدث مستقبلا.

الفضل يطالب بعمل مدخل ومخرج لربط ضاحية السلام بالدائري الخامس

أعلن النائب أحمد نبيل الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة لعمل مخرج ومدخل من الناحية الشمالية لضاحية السلام توصل إلى طريق الدائري الخامس بمقابل منطقة السرة.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

تتكون منطقة جنوب السرة من ضواح عدة وجميعها تعاني من اختناقات مرورية في كل يوم والسبب أن مخارج المنطقة قليلة وحيث إن إحدى ضواحي المنطقة وهي ضاحية السلام يحدها من الشرق طريق الملك فهد السريع ومن الشمال طريق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي:

تقوم وزارة الأشغال بعمل مخرج ومدخل من الناحية الشمالية لضاحية السلام توصل إلى طريق الدائري الخامس (طريق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان) بمقابل منطقة السرة حتى تقلل من الزحمة المرورية وتخدم كذلك أهالي المنطقة